

قضية اليوم

نتيهاه ويُحدّد وجهة التوظيف، بعد تفجير المرفأ:

صوبوا على مخازن حزب الله وصواريخه

علي حيدر

منذ اللحظة الاولى لانفجار مرفأ بيروت يوم 4 آب، شخصّنت «إسرائيل» وجود فرصة يمكن الرهان عليها - بحسب تقديرها - من أجل حرف وجهة الغضب الشعبي عبر استئثار هذا المستعد للتصويب على القدرات الصاروخية لحزب الله التي تعتبرها التهديد التقليدي الاول على أمنها القومي. قررت قيادتها السياسية والأمنية بشكل صريح ومباشر وعلني، توجيه الرأي العام اللبناني والعالمي في اتجاهات مرسومة ومدروسة، في رهان على محاولة استغلال المخاوف التي نجتج عن تفجير المرفأ، والترويج لقولة أن وجود مخازن وصواريخ يمثل خطراً على المدنيين. لم يتخطّهر هذا التوظيف على السنة معلقين وخبراء فقط.

يراهنّ العدو على أن تؤدّي «الحرب على الوعي» - ولو لاحقاً - الى نتائج مرجوة

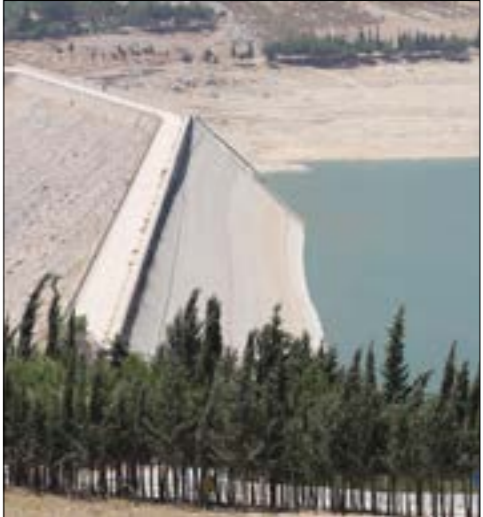
بل شمل أيضاً رأس الهمم السياسي ومروحة من القيادات العليا الى جانب كبار الخبراء من ذوي المناصب الامنية السابقة.

محاولة التوظيف الأبرز والاكثر مباشرة كانت على لسان رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، خلال محادثة هاتفية مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، (مكتب الفرنسي ايمانويل ماكرون، 2020/8/11) حين اوضح له، من ضمن مواقف أخرى، أنه «من أجل تفادي وقوع ماس مماثلة لانفجار مرفأ بيروت يجب ابعاد المتفجرات والصواريخ التي قام بها حزب الله بتخزينها في جميع المناطق المأهولة في لبنان».

اللائق ان مكتب نتنياهو اختار هذه الغفرة التحريضية على حزب الله تحت عنوان الصواريخ، من ضمن فقرات محدودة تضمنتها المحادثة التي كان لها سياق سياسي محدّد في اعقاب زيارة ماكرون الأخيرة

تقرير

سد القرعون... هل يمكن تصادّي الكارثة؟



(مروان طحطط)

عكّس هذا التصويب على لسان نتنياهو ووزير الأمن، وجود خطة رسمية تبلورت من قبل مؤسسة القرار للدفع باتجاه هذا التوظيف. فتعددت مناسبات وأساليب

تظهيره، وتكررت إشارة المفاهيم والشعارات نفسها، عبر أكثر من جهة إعلامية وسياسية. وفي هذا السياق، تصدى أيضاً لهذا الترويج بعض كبار خبراء اسرائيل الامنيين،



(مروان طحطط)

مواند قابلة للانفجار في محيط مدني». هذا إضافة الى العديد من المعلقين الاسرائيليين الذين تساوقوا مع الخطاب التوظيفي ومحاولة إنتاج جو إعلامي يدفع نحو إثارة

هازلت آثار انفجار مرفأ بيروت تثير الذعر لدى الأهالي، بعض اعضاء بلدية عيدا - اللويزة ركنوا الى رواية سؤقهارئيس وزراء العدو الاسرائيلي يتباهى بنتيهاو حول تخزين حزب الله للسلّاح ضي منطقة الضياضية، للطلاب من الجيش التحقّف بثألهما، وهو ما اعد اشغال الخلفاء بيت رئيس البلدية وبعض الاعضاء، الذين يهدّدون بالاستقالة وحلّ المجلس

رلى ابراهيم

اواخر تموز الماضي، نشرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية تقريراً أعده مركز ابحاث «أملاً» الاسرائيلي، يتضمن خريطة لـ28 موقعا زعمت أنها تستخدم من قبل حزب الله كمنصات لإطلاق الصواريخ أو تخزينها، ووفق التقرير، «تتركز هذه المواقع بشكل رئيسي في المناطق السكنية لاستعمال المواطنين كدروع بشرية»، وإحداها في منطقة الغضاضية بين مستشفى السان شارل ونادي الضباط. ليست هي المرة الأولى التي يحاول فيها العدو تاليب المواطنين على حزب الله عبر ادعاء تخزينه أسلحة وصواريخ للحرب منازلهم وتعريض حياتهم للخطر.

سبق لرئيس وزراء العدو الاسرائيلي بنيامين نتنياهو أن حاول تسويق الدعاية نفسها في العام 2018، وثمة من حاول الربط بين هذا الكلام وانفجار مرفأ بيروت من ناحية احتمال وجود مخازن أسلحة للحزب هناك على أن كل هذه الادعاءات تدخّل ضمن الحرب النفسية التي يشنها العدو.

عقب انفجار المرفأ، انساق البعض لتوظيف أي مستجد اقتصادي أو مالي أو سياسي أو أممي للتصويب على حزب الله، ولو كان على قاعدة «عذرة ولو طارت».

المجلس البلدي والأهالي من أي انفجار يقع في منطقة بعيدا، ولا سيما قرب مستشفى السان شارل، كما اشار اليه منذ نحو الشهرين رئيس وزارة العدو الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحافي علني». واعتبر الاعضاء السبعة أن كتابهم «ضرورة لرفع المسؤولية عن البلدية وتجنباً للضرر وحفاظاً على الأرواح والممتلكات في منطقتي بعيدا واللويزة».

انتشار الكتاب على نحو واسع، اثار دعر الأهالي القاطنين في تلك المنطقة، فبدأوا بالتوافد الى مبنى البلدية، ومنهم من وصل الى حد ترك منزله. على الأثر، قامت مديرية الخبابرات في الجيش بالاستماع الى أعضاء المجلس البلدي الموقعين على الكتاب، لإستيضاحهم حول هذه المخاوف، بحسب ما جاء في بيان

أثار دعر الأهالي القاطنين في تلك المنطقة، فبدأوا بالتوافد الى مبنى البلدية، ومنهم من وصل الى حد ترك منزله. على الأثر، قامت مديرية الخبابرات في الجيش بالاستماع الى أعضاء المجلس البلدي الموقعين على الكتاب، لإستيضاحهم حول هذه المخاوف، بحسب ما جاء في بيان

تسلّم الحلو أي استقالات بعد. بتخض الرئيس كل رواية اعضاء مجلسه، ولا سيما اتهامه بالوشاية للجيش، لأنّ الأعضاء هم الذين طلبوا منه في الكتاب تبليغ الجيش. ويقول الحلو أن الأعضاء شنروا الكتاب على أحد المواقع قبل رفعه اليه بعد 4 ايام، ما يؤكّد «يتهم إشارة الذعر بين الأهالي، وقاموا بجذآ حجّتهم على كتب العدو الاسرائيلي رغم مسح الجيش اللبناني للمنطقة»، ويشير الى أن أحدآ لم يتقدم باستقالته، بل «قاتي هذه الشائعات في إطار الضغط السياسي حتى اقدم باستقالتي وسيطروا هم على المجلس البلدي. اطمئنّهم إلى أنني لست في وارد الاستقالة ولن اتخذي سوى لتسليم البلدية الى محافظ جبل لبنان محمد مكاوي الذي اتقّ به» (في حال تقدم أكثر من نصف الأعضاء بالاستقالة.

إجراء المقتضى». وأشارت مديرية الخبابرات الى «إجرائها كشفا على المكان المذكور للمرة الثانية خلال هذا العام، ليتبين عدم صحة المزاعم والادعاءات التي تحدثت عن إمكانية وجود أسلحة وتخاثر اثارّت مخاوف المواطنين».

ولا بد من الإشارة إلى أن كلام أعضاء المجلس البلدي الموقعين على الرسالة، يأتي في السياق الذي أتت فيه غلظة المطيريك بشارة الراعي أول من أمس، حين طالب بمصادرة الدولة للبنائية لدمامة كل مخابئ السلاح والمنفجرات ومخازنه المنتشرة بشكل غير شرعي بين الأحياء السكنية».

نظراً إلى شح المياه وتردي البنى التحتية، وأيضاً للحفاظ على المناطق الخضراء، وتشجير المصادر الى أن

(هيلم الموسوي)



تقرير

بعيدا: الدعاية الإسرائيلية تهدّد المجلس البلدي!

بغضبيهم على رئيس البلدية أنطوان الحلو، متهمين إياه بالوشاية عليهم الى مديرية الخبابرات. فوفق بعض الأعضاء، «انتشرت صورة لتنتيهاهو يدعي فيها وجود مخازن للأسلحة في منطقتنا، ما اثار خوفنا من احتمال حدوث انفجار مماثل لانفجار المرفأ. رفعا كتاباً الى رئيس البلدية تطلب فيه إحالته الى وزارة الداخلية وقبادة الجبش لفتح تحقيق في الأمر». لكن ما كان من الحلو إلا «اتهامنا بالتسويق لرواية العدو»، اثار دعر الأهالي القاطنين في تلك المنطقة، فبدأوا بالتوافد الى مبنى البلدية، ومنهم من وصل الى حد ترك منزله. على الأثر، قامت مديرية الخبابرات في الجيش بالاستماع الى أعضاء المجلس البلدي الموقعين على الكتاب، لإستيضاحهم حول هذه المخاوف، بحسب ما سبق فحسب، بل «لعمد اتفاقنا نحن ورئيس البلدية على أي موضوع، ولأنّ لا إنجازات تذكر منذ 4 سنوات على الموم»، رغم إصرار الأعضاء الـ11 على استقالاتهم، لم يتسلم الحلو أي استقالات بعد.

بتخض الرئيس كل رواية اعضاء مجلسه، ولا سيما اتهامه بالوشاية للجيش، لأنّ الأعضاء هم الذين طلبوا منه في الكتاب تبليغ الجيش. ويقول الحلو أن الأعضاء شنروا الكتاب على أحد المواقع قبل رفعه اليه بعد 4 ايام، ما يؤكّد «يتهم إشارة الذعر بين الأهالي، وقاموا بجذآ حجّتهم على كتب العدو الاسرائيلي رغم مسح الجيش اللبناني للمنطقة»، ويشير الى أن أحدآ لم يتقدم باستقالته، بل «قاتي هذه الشائعات في إطار الضغط السياسي حتى اقدم باستقالتي وسيطروا هم على المجلس البلدي. اطمئنّهم إلى أنني لست في وارد الاستقالة ولن اتخذي سوى لتسليم البلدية الى محافظ جبل لبنان محمد مكاوي الذي اتقّ به» (في حال تقدم أكثر من نصف الأعضاء بالاستقالة.

اعضاء البلدية اتهموا

الحلو بالوشاية عليهم

الى الجيش اللبناني

إجراء المقتضى». وأشارت مديرية الخبابرات الى «إجرائها كشفا على المكان المذكور للمرة الثانية خلال هذا العام، ليتبين عدم صحة المزاعم والادعاءات التي تحدثت عن إمكانية وجود أسلحة وتخاثر اثارّت مخاوف المواطنين».

هكذا، استفاقت الشرامة القائمة في البلدية من جديد، وعاد الخلاف السياسي بين قوى 8 و14 آذار. هذا الخلاف الذي كان قد بدأ عند اعداد رئيس البلدية للنظام الجوفيحي في المنطقة ومنعه كتاثر البناء في منطقتي البريزة والريحانية، نظراً إلى شح المياه وتردي البنى التحتية، وأيضاً للحفاظ على المناطق الخضراء، وتشجير المصادر الى أن

تراخص البناء والسكن للجميع من دون التفرقة بين الطوائف، وهو ما اثار غضب حزبي القوات والكثائب وبعض من الخبار الوطني الحر، إذ يرغب هؤلاء في معادلة شبيهة بتلك المفروضة في بلدة الحدث بمنع المسلمين من السكن من منطلق الحفاظ على التوازن الطائفي»، وعليه، يقطع الأعضاء «الذين يهولون اليوم بالاستقالة، الجلسات البلدية منذ نحو سنة ونصف، فضطر الرئيس الي الدعوة مرتين للاجتماع مرة بالانصاب العادي وأخرى بالقلّت»، علماً بان بعضهم طرح الثقة برئيس البلدية منذ نحو عام على خلفية الخلاف بين بلديتي بعيدا والحازمية بشأن السحود، فوقفوا الأعضاء المحسوبون على القوات الى جانب رئيس بلدية الحازمية. وثمة من يقول إن هؤلاء أنفسهم يستعملون حجة «لوشاية» اليوم لمحاولة تطهير الرئيس مجدداً.

يقرّ علوية بان

نفذت حتّى الآن

ليست كافية

يقرّ علوية بان

نفذت حتّى الآن

ليست كافية

والابواب، وتجهيز ابواب حديدية، وتعمل على تجهيز الداخل بكاميرات مراقبة واجهزة إنذار. يقرّ علوية بان الإجراءات التي نفّذت

يقرّ علوية بان

نفذت حتّى الآن

ليست كافية

حتى الآن، ليست كافية. من المطلوب «اتخاذ جميع التدابير الاحترازية لحماية المنشآت كافة، وإفقال جميع مداخل الانفاق والمآخذ، والقيام باعمال الحراسة والمراقبة على مدار الساعة»وتكليف مهندس مسؤول للجيش عند حصول أي طارئ من إدارة المخاطر في منشآت المصلحة كافة»، قال علوية، علماً بان المجلس الأعلى كان قد أوصى «بتكليف لجنة فنية من مهندسي المصلحة لتقييم واقع إنشاءات سد القرعون ومسح تحرك جسم السد سنوياً، وكيل علو المياه الجوفية في أبار المراقبة التي تحيط به، ومعدات المياه المتسربة من فواصله، والوضّع الفني لابيواب السد والابواب الحديدية ومداخل

الانفاق».